تقدمت بمشروع قرار يدين بشدة جميع مشاريع الاستيطان الشيطاني

فلسطين في طريقها لانتصار جديد على إسرائيل.. في مجلس الأمن

اجتماع سابق لمجلس الأمن

- المالكي مشروع القرار يشجب بأقصى عبارات الإدانة الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة

غزة – «كونا» — قال وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور رياض المالكي امس ان بعثة فلسطين في الامم المتحدة بدأت تحركا مكثفا لتقديم مشروع قرار لمجلس الامن الدولي يدين بشدة كافة مشاريع الاستيطان الاسرائيلي.

ونقلت اذاعة «صوت فلسطين» عن المالكي ان «تعليمات وجهت لهذه البعثة للتحرك الفوري مع كافة الاطراف في مجلس الامن الدولي والمجموعات الاقليمية الاخرى للتحضير من اجل اعداد مشروع القرار الذي سيقدم لمجلس الامن للتصويت عليه».

وأضاف ان «مشروع القرار يشجب باقصى عبارات الادانة الإجراءات الاسرائيلية الاخيرة التي تتعلق بمختلف مشاريع الاستيطان الاخيرة وتحديدا تلك التي تستهدف مدينة القدس» منها اسرائيل «بالعمل على عزل القدس نهائيا عن محيطها الفلسطيني من خلال مشاريع الاستيطان التي اقرت اخيرا».

واعرب عن الامل في الحصول على اكبر دعم ممكن من الاعضاء في الامم المتحدة دعما لمشروع القرار وللضغط على الادارة الامريكية حتى تمتنع عن استخدام حق النقض «فيتو» عند التصويت عليه لافتا الى وجود ردود فعل مشجعة من قبل الدول الاعضاء في مجلس الامن بشان موضوع الاستيطان.

وكان المراقب الدائم لفلسطين في الامم المتحدة بنيويورك رياض منصور بعث امس الاول رسائل متطابقة الى الامين العام للامم المتحدة ورئيس مجلس الامن «المغرب» ورئيس الجمعية العامة للامم المتحدة بشان المشاريع الاستيطانية الاخيرة.

وانهمت هذه الرسائل اسرائيل كدولة احتلال «بمواصلة الاستيطان على نحو ينطوي على ازدراء سافر للقانون الدولي وللموقف الواضح للمجتمع الدولي عبر ممارساتها غير القانونية هذه في ارض دولة فلسطين المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها».

كما حذرت من امكانية تبني مشاريع استيطانية اخرى مشددة على ان «هذه الانشطة تقوض وحدة الارض الفلسطينية وتهدد احتمالات تحقيق الحل القائم على دولتين على اساس حدود ما قبل عام 1967».

وكشفت حركة «السلام الان» الاسرائيلية التي تقول انها ضد الاستيطان امس الاول عن وجود مشاريع بناء استيطانية ضخمة في احياء القدس الشرقية المحتلة على وشك الحصول على الموافقة اللازمة لتدخل حيز التنفيذ.

وتحدى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الفلسطينيين ودول العالم التي تنتقد الاستيطان بمواصلة البناء الاستيطاني في مدينة القدس المحتلة. ويرى الفلسطينيون ان الحكومة الاسرائيلية وجهت ضربة استيطانية غير مسبوقة للقدس بدفعها مخططات استيطانية لبناء 6600 وحدة استيطانية في غضون اربعة ايام فقط.

وتشمل المخططات الاستيطانية هذه بناء 1600 وحدة في مستوطنة «رامات شلومو» و2610 وحدة في «جفعات همتوس أ» و549 وحدة في «جفعات همتوس ب» و813 وحدة في «جفعات همتوس ج» و1142 وحدة اخرى في «غيلو» اضافة الى دفع مخطط «E1» الاستيطاني شرق القدس.

من جانبهم وقبل عملية التصويت على مشروع القرار توقع دبلوماسيون في الامم المتحدة ان تحقق فلسطين انتصارا جديدا عندما تدين جميع الدول الاعضاء في مجلس الامن ماعدا الولايات المتحدة بشكل فردي او في مجموعات اقليمية الانشطة الاستيطانية الاسرائيلية المستمرة.

ورجح هؤلاء ان تدين الدول الاعضاء في مجلس الامن ومنها دول اوروبية مهمة المستوطنات الاسرائيلية خلال ساعات بعد بيان المجلس الشهري الموجز حول الوضع في الشرق الاوسط ليحقق الفلسطينيون انتصارا دبلوماسيا جديدا يضاف الى فوزهم بتصويت الاغلبية في الجمعية العامة قبل اقل من شهر لرفع تمثيل فلسطين في الامم المتحدة.

ودفعت قرارات اسرائيل المتعلقة ببناء المستوطنات الحكومات الاوروبية الى استدعاء السفراء الاسرائيليين في هذه العواصم لادانة القرارات الاسرائيلية والاصرار على اسرائيل لإلغائها.

من جهتها اعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية فيكتوريا نولاند الليلة قبل الماضية عن خيبة امل الولايات المتحدة العميقة ازاء اصرار اسرائيل على استمرار هذا النمط من الاعمال الاستفزازية مؤكدة ان «هذه الاعلانات المتكررة وخطط بناء المستوطنات الجديدة تحارب قضية السلام».

وعلى الرغم من موقف الولايات المتحدة المعارض للمستوطنات الاسرائيلية الا ان ادارة اوباما لا تسمح لمجلس الامن باتخاذ اي اجراء بشأن هذه المسألة.

وتأتي الادانة المرتقبة لمجلس الامن بالإجماع للمستوطنات الاسرائيلية بعد يوم واحد من اتخاذ الجمعية العامة قرارا غير ملزم بدين المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها «القدس الشرقية» صوت لصالحه 169 عضو مقابل رفض ستة اعضاء وهم كندا وميكرونيزيا واسرائيل وجزر مارشال وجمهورية بالاو والولايات المتحدة وامتناع خمسة اعضاء عن التصويت وهم الكاميرون وهندوراس وبنما وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو.

محمود عباس

- الإدارة الأمريكية تعرب عن خيبة أملها العميقة إزاء إصرار حكومة الاحتلال على مواصلة الأعمال الاستفزازية

قوات الاحتلال تعتقل 4 شبان خلال مواجهات في القدس

رام الله – «كونا» — اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي اربعة شبان فلسطينيين خلال مواجهات في اتجاه مختلفة من مدينة القدس المحتلة في وقت دانت السلطة الفلسطينية الاعتداء الاسرائيلي على الاسير المضرب عن الطعام واسرته داخل قاعة المحكمة. وذكرت محطات اذاعة محلية امس ان مواجهات اندلعت بين قوات الاحتلال وعشرات الشبان الفلسطينيين في حي «راس العامود» بالقدس بعد استفزازات قام بها مستوطنون من مستوطنة «معاليه ادوميم» المقامة على الحي. وأوضحت ان جنود الاحتلال الاسرائيلي اطلقوا الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيلة للدموع تجاه الشبان واعتقلت خلال هذه المواجهات اربعة شبان واقتادتهم الى احد مراكز التحقيق في المدينة.

كما اندلعت مواجهات بين عشرات الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال بالقرب من منطقة «الجامعة العبرية» في القدس.

وذكرت محطات الاذاعة ان الشبان الفلسطينيين القوا زجاجات حارقة «مولوتوف» تجاه مركبة عسكرية اسرائيلية في المنطقة اضافة الى رشق جنود الاحتلال بالحجارة والزجاجات الفارغة. وتشهد مدينة القدس المحتلة توترا بسبب الاستفزازات التي يقوم بها المستوطنون تجاه الفلسطينيين والمواجهات مع جنود الاحتلال. واعتقل جيش الاحتلال الاسرائيلي مؤخرا العديد من الاطفال والفتية الفلسطينيين في القدس بزعم قيامهم برشق المستوطنين وجنود الاحتلال بالحجارة والزجاجات الحارقة. من جهتها دانت الرئاسة الفلسطينية الاعتداء الذي تعرض له الاسير المضرب عن الطعام منذ 142 يوما سامر العيساوي واسرته داخل المحكمة. وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينه في بيان صحافي ان الاعتداء على الاسير العيساوي رغم وضعه الصحي الخطير داخل قاعة المحكمة جريمة ومس خطير بحقوق الانسان وانتهاك صارخ للمواثيق والاتفاقيات الدولية. واضاف ابو ردينة ان الاعتداء يدل على الاسلوب والطريقة التي تتعامل فيها الحكومة الاسرائيلية مع قضية الاسرى الفلسطينيين. وحمل الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية الحكومة الاسرائيلية المسؤولية الكاملة عن حياة الاسير العيساوي وعن مصيره ومصير كافة الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. واعتدت الشرطة الاسرائيلية على الاسير العيساوي يوم امس الاول خلال تواجده في قاعة المحكمة واعتدت على عائلته بالضرب ومنعتهم من حضور الجلسة.

يحاول الاستفادة من تأييد الجزائريين له في إنجاز ما فشل فيه أسلافه

هولاند يزور الجزائر على أمل طي صفحة الماضي

هولاند

الجزائر – «ا ف ب» – وصل الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند امس الى الجزائر في زيارة تستمر يومين سيسعى خلالها لتوظيف رصيد التأييد الذي يحظى به في هذا البلد للنهوض بثلاثة تحديات هي ايجاد الكلمات المناسبة لتضميد جراح الماضي واستئناف التبادل الاقتصادي وتوجيه رسالة امل الى الشباب الجزائري. ويرافق هولاند وفد هو الاكبر الذي يغادر معه الى الخارج منذ توليه مهامه في مايو ويضم حوالي 200 شخص بينهم تسعة وزراء و12 مسؤولا سياسيا واربعون من رجال الاعمال وكتاب وفنانون وحوالى مئة صحافي.

وقال الناطق الدبلوماسي باسم قصر الاليزيه رومان نادال «ذلك يدل على الاهمية السياسية لكن ايضا الرمزية والاقتصادية التي يوليها رئيس الجمهورية لهذه الزيارة».

واضاف «انها تتوافق ايضا مع رغبة الجزائريين في تأمين تجدد العلاقة» بين البلدين.

وفي العاصمة الجزائرية وتلمسان «لؤلؤة المغرب العربي» على بعد 580 كلم غربا، المدينتان اللتان ازدانتا بابهى حلة لهذه المناسبة، يعتزم فرنسوا هولاند ان ينجح حيث فشل اسلافه.

وكان الرئيس السابق جاك شيراك استقبل بحفاوة في الجزائر في 2003 و2004 لكن في السنة التالية ادى قانون يهدف الى ادراج «الدور الايجابي» للاستعمار في المناهج المدرسية الفرنسية الى فتور العلاقات الفرنسية–الجزائرية لفترة طويلة.

اما نيكولا ساركوزي فقد اثار اعجاب الجزائريين في ديسمبر 2007 لكن زيارته جمعيات من الحركيين قطعت مسار التحسن.

والحركيون هم الجزائريون الذين قاتلوا الى جانب فرنسا خلال حرب الجزائر لنيل استقلالها.

وسيحاول فرنسوا هولاند وتقليده الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالتالي طي صفحة هذه الامال الخائبة عبر «اعلان مشترك» في حال عدم التوصل الى اتفاقية صداقة.

وقال الرئيس الجزائري في مقابلة مع وكالة فرانس برس ان الجزائر تريد «علاقة قوية وحيوية مع فرنسا» فيما ترغب باريس في هذه المناسبة في استئناف «حوار سياسي حول التحديات الدولية الكبرى» بدءا بمالي. وترغب فرنسا في الحصول على دعم الجزائر لتدخل دولي في شمال مالي الخاضع لسيطرة الاسلاميين.

وامام مجلسي البرلمان الجزائري، يعتزم الرئيس هولاند الذي يعرف جيدا الجزائر حيث امضى فترة تدرب حين كان في «معهد الادارة العليا» عام 1978 اليوم الخميس التطرق الى ماضي العلاقات. 132 عاما من الاستيطان الفرنسي وحرب الاستقلال الدموية.

وكان هولاند قام باول خطواته في هذا المجال في الخريف حين اعترف ب«القمع الدموي» الذي قامت به الشرطة الفرنسية لتظاهرة 17 اكتوبر 1961 والذي اوقع عشرات القتلى في باريس في صفوف المتظاهرين الجزائريين. وقال «التاريخ يجب ان يستخدم لبناء المستقبل وليس لوقفه».

وكتبت صحيفة «الوطن» الجزائرية الواسعة الانتشار الناطقة بالفرنسية ان «الاعتراف بالماضي الاستعماري وجرائم الاستعمار سيهدىء اخيرا الذكرى التي لا تزال مؤلمة وسيحقق العدالة للضحايا وسينهي ايضا الحسابات السياسية التي تجري لدى الجانبين».

من جهته قال رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال ان «الجزائر وفرنسا ستوقعان 7 الى 8 اتفاقات تطال عدة قطاعات بينها الدفاع والصناعة والزراعة والثقافة والتعليم والتدريب».

واليوم الخميس في اليوم الثاني والاخير لزيارته، سيتوجه الرئيس الفرنسي بكلمة الى الشباب الجزائري الذي يلتقيه في جامعة تلمسان. وقال رومان نادال «سيؤكد في هذه المناسبة ان مسائل التعليم والتبادل الجامعي والتدريب ستكون في صلب جدول اعمال العلاقات الثنائية».

في تقرير أصدرته لجنة مستقلة حول الهجوم على القنصلية في بنغازي

واشنطن: تنديد رسمي بـ«إخفاقات» التدابير الأمنية لـ«الخارجية»

هيلاري كلينتون

واشنطن–«ا ف ب» – ندد تقرير رسمي اميركي صدر امس الاول حول الهجوم على القنصلية في بنغازي بـ«الاخفاقات» و«الثغرات» في التدابير الامنية التي اتخذتها وزارة الخارجية. غير ان التقرير الذي اصدرته لجنة مستقلة بعد تحقيق استمر ثلاثة اشهر خلص الى انه لم يكن هناك معلومات استخباراتية «آنية ومحددة» بشان خطر يهدد القنصلية حين هاجمها عشرات الاسلاميين المدججين بالسلاح في 11 سبتمبر في عملية اوقعت اربعة قتلى بينهم السفير الاميركي كريستوفر ستيفنز.

وجاء في التقرير ان «اخفاقات ممنهجة وثغرات في القيادة والادارة على مستويات عليا في مكتبين تابعين لوزارة الخارجية ادت الى وضع امني في بعثة خاصة «في بنغازي» غير ملائم اطلاقا لمواجهة الهجوم الذي وقع».

كما خلصت لجنة المراجعة الى انه «لم يكن هناك حركة احتجاج قبل الهجمات التي لم تكن متوقعة من حيث نطاقها وكثافتها».

والهجمات التي استهدفت القنصلية ومبنى قريبا تابعا لها كانت في صلب معركة سياسية شرسة اتهم فيها الجمهوريون ادارة الرئيس الديموقراطي باراك اوباما بارتكاب اخفاقات امنية وبالسعي ربما لاخفاء الطابع الارهابي للهجوم.

وتركزت هجمات الجمهوريين على السفيرة الاميركية لدى الامم المتحدة سوزان رايس لاعلانها بعد ايام من الهجوم انه كان ناتجا عن تظاهرة «عفوية» انحرفت عن مسارها.

واضطرت رايس على الاثر الى سحب ترشيحها لتولي وزارة الخارجية خلفا لهيلاري كلينتون التي تعتزم الانسحاب من الحياة السياسية في مطلع 2013.

وفي الجزء غير المصنف سريا من التقرير، توضح لجنة التحقيق انه تم بذل كل الجهود الممكنة لانقاذ كريس ستيفنز الذي كان اول مبعوث اميركي يقتل اثناء تادية عمله منذ حوالى ثلاثة عقود.

وقالت كلينتون في رسالة وجهتها الى لجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ انها تقبل بـ«كل» من التوصيات الـ29 التي قدمتها اللجنة.

كما اكدت ان وزارة الخارجية تعمل مع البنتاغون على «نشر مئات العناصر الاضافيين من حراس الامن التابعين لقوة مشاة البحرية «مارينز» لتعزيز مواقعها الدبلوماسية والقنصلية في الخارج وتعتزم تدريب المزيد من الموظفين الامنيين التابعة للبعثات الدبلوماسية».

وكتبت كلينتون في رسالتها الى اعضاء الكونغرس ان التقرير يعرض «نظرة واضحة الى التحديات الخطيرة والمعممة التي باشرنا معالجتها» مضيفة انه من واجب الجميع في وزارة الخارجية ضمان امن الدبلوماسيين «لكنها مسؤوليتي انا اكثر من سواي بصفتي وزيرة للخارجية».

كما ابدت كلينتون في رسالتها التي وزعت على الصحافيين استخلاصات التقرير التي تحض الكونغرس على دعم خطوات تهدف الى تعديل ميزانية وزارة الخارجية عام 2013 بحيث تساهم في تعزيز المواقع الدبلوماسية.

واوردت صحيفة نيويورك تايمز ان وزارة الخارجية تطلب من الكونغرس ان يحول لها 1,3 مليار دولار من صندوق طوارئ مخصص للعراق. واوضحت الصحيفة ان هذا المبلغ يتضمن 553 مليون دولار لنشر قوات اضافية من المارينز و130 مليون دولار لموظفي الامن و691 مليون دولار لتعزيز الامن في البعثات الدبلوماسية.

وحذرت لجنة التحقيق بان «على الكونغرس ان يقوم بما يترتب عليه لمواجهة هذا التحدي وضمان الموارد الضرورية لوزارة الخارجية من اجل التصدي للمخاطر الامنية والاضطلاع بمتطلبات المهمة». وجاء في التقرير انه تم تجاهل طلبات متكررة للحصول على دعم امني اضافي لموظفي السفارة سواء في بنغازي او في العاصمة الليبية طرابلس، مشيرا الى ان «البعثة الخاصة لم تكن في طليعة اولويات واشنطن».

لكن اللجنة اشارت الى ان ستيفنز اتخذ قرار التوجه الى بنغازي «بشكل مستقل عن واشنطن، وفق ممارسات اعتيادية» مشيرة الى انه بسبب معرفته العميقة بليبيا وبالشان الليبي فان واشنطن اعطت «وزنا غير اعتيادي لاحكامه». كذلك كانت بعثة بنغازي تعاني من موارد غير كافية وجاء في التقرير ان اعتمادها على مسلحين «قليلي التاهيل» من ميليشيا محلية هي «كتيبة شهداء 17 فبراير» كان «غير مناسب». وكلفت كلينتون نائبها توم نايدز بترؤس فريق مكلف تطبيق توصيات التقرير عقد اول اجتماعاته الثلاثاء. ونشر القسم غير السري من التقرير ليل الثلاثاء على موقع وزارة الخارجية الالكتروني فيما ارسلت الاجزاء المصنفة سرية منه الى اعضاء في لجنتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

وعقدت جلسة استماع مغلقة الى رئيس لجنة المراجعة الدبلوماسي المخضرم توماس بيكرينغ ونائب رئيسها رئيس الاركان السابق للجيوش الاميركية الاميرال مايك مولن امس. وارسل التقرير حول هجوم بنغازي بالبريد الى كلينتون في منزلها الاثنين لكنها لن تتمكن من الادلاء بافادتها كما كان مقررا بسبب مرضها الذي يحتم عليها الاستراحة.

الفشل يلازم محادثات السلام بين السودان وجنوبه

اديس ابابا –«ا ف ب» – قرر المفاوضون في السودان وجنوب السودان المجتمعين في اديس ابابا الاجتماع مجددا في 13 يناير المقبل بعد تسجيل تقدم على بعض النقاط لتسوية خلافاتهما خصوصا النفطية، بحسب ما جاء في بيان لوسيط الاتحاد الافريقي ثابو مبيكي.

وقال ان «الطرفين اتفقا على المراحل المختلفة لتطبيق الاتفاقات الموقعة بينهما» ولكن بدون التوصل الى التزامات قاطعة في مفاوضات السلام بينهما.

واضاف انهما اتفقا خصوصا على تحديد حدودهما المشتركة وهي خطوة اساسية لانشاء منطقة منزوعة السلاح. ولا يزال مصير منطقة ابيي الحدودية والغنية بالنفط ويطالب بها البلدان احد ابرز مواضيع الخلاف منذ اعلن جنوب السودان استقلاله في يوليو 2011 بعد حرب اهلية طاحنة استمرت عشرات السنين. وكان مجلس السلم والامن في الاتحاد الافريقي الذي يقوم بوساطة بين البلدين الجارين، اعطى الخرطوم وجوبا حتى الخامس من ديسمبر للتوصل الى اتفاق حول وضع ابيي. ولكن لم يتم احترام هذا الموعد. وبعد احتلالها من قبل القوات السودانية لمدة عام حتى مايو، اصبحت منطقة ابيي تحت سلطة القبعات الزرق الاثيوبية.